أكد أن الأمر لم تتح مناقشته في مكتب المجلس لسفر كثير من النواب

الغانم : بداية دور الانعقاد 30 من أكتوبر المقبل

مرزوق الغانم

أعلن رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم امس أن بداية دور الانعقاد العادي الثالث المقبل من الفصل التشريعي الـ15 لمجلس الامة ستكون في 30 أكتوبر المقبل.

وأوضح الغانم في تصريح للصحافيين في مجلس الامة انه «تم الاتفاق بقرار صدر بالتبرير على ان يكون بداية دور الانعقاد في 30 من أكتوبر المقبل» مبينا انه كان من المفترض ان يتم مناقشة ذلك في مكتب المجلس ولكن لظروف سفر معظم اعضاء المجلس وعدم اكتمال النصاب تم الاتصال بهم هاتفيا وتم الاتفاق على ذلك التاريخ.

وأضاف ان التاريخ المقرر «كان بين 23 من أكتوبر او 30 ولكن تم اختيار 30 من أكتوبر لقرب العديد من المهمات الرسمية من يوم 23» مشيرا الى انه تم التنسيق مع الديوان الاميري والحكومة بشان ذلك.

يذكر ان مجلس الأمة عقد جلسته الختامية لفض دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الـ15 في الـ27 من شهر يونيو الماضي.

قال الغانم في شان آخر انه سيتوجه الى مدينة أنطاليا في 8 أكتوبر المقبل للمشاركة في اجتماع البرلمانات الآسيوية والاوروبية.

وتابع الغانم في تصريح للصحفيين في مجلس الامة انه سيتوجه الى مدينة جنيف للمشاركة في المؤتمر العام للاتحاد البرلماني الدولي الذي سيعقد في الفترة من 13 الى 19 من أكتوبر المقبل.

وأفاد انه عاد مع الوفد البرلماني من اذربيجان للمشاركة في احتفالية مرور 100 عام على تاسيس البرلمان الأذربيجاني بمشاركة اكثر من 44 دولة عربية واسلامية.

وكان رئيس مجلس الأمة توجه والوفد البرلماني المرافق له الأربعاء الماضي الى جمهورية اذربيجان في زيارة رسمية استغرقت ثلاثة ايام للمشاركة في احتفالية مرور 100 عام على تاسيس البرلمان الاذربيجاني تلبية لدعوة رسمية من رئيس البرلمان هناك أوكتاي اسدوف.

حذر الروضان من استمرار المخالفات والاختلالات المصاحبة لتنفيذ القانون

الحريص: الاستفادة العادلة من «صندوق المشروعات» أولوية لا يمكن تجاهلها

مبارك الحريص

خالد الروضان

حذر النائب مبارك الحريص وزير التجارة والصناعة خالد الروضان من استمرار المخالفات والاختلالات المصاحبة لتنفيذ قانون الصندوق الوطني لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى لا تلاحقه اي مسؤولية سياسية بهذا الشأن. وقال الحريص في تصريح صحافي إن تلك المخالفات تناقض الغاية من إقراره وهي دعم الشباب الكويتي وتوجيهه للعمل الحر وإقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، داعيا الروضان إلى إصلاح اختلالات الصندوق الواضحة التي أجهضت طموحات وتطلعات الكثير من الشباب.

وطالب الحريص بسرعة معالجة اختلالات التنفيذ في أقرب وقت ممكن حتى يستفيد الشباب من الميزانية المرصودة لهذا الصندوق ،لافتا إلى انه تقدم باستجواب المجلس الماضي إلى وزير التجارة السابق حول هذه القضية.

واضاف «على وزير التجارة الحالي ان يعي أن استفادة الشباب الكويتي بطريقة عادلة من هذا الصندوق تعد أولى الأولويات التي لا يمكن تجاهلها او التهاون بها».

تحت رعاية الرئيس الغانم

مجلس الأمة يستضيف ندوة توطين الوظائف والاستثمار في الموارد البشرية لدول «التعاون»

مجلس الأمة يستضيف ندوة توطين الوظائف

تحت رعاية رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم يستضيف مجلس الأمة غدًا الندوة الإقليمية "توطين الوظائف والاستثمار في الموارد البشرية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية".

ويشارك في الندوة التي تقام في مسرح مبنى صباح الأحمد، ممثلون عن المجالس التشريعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وتأتي هذه الندوة بناء على قرار رؤساء المجالس التشريعية الخليجية في اجتماعهم الدوري الحادي عشر الذي اقيم في دولة الكويت في الثامن من يناير 2018".

اللجنة طالبت بمعالجة تضخم حساب العهد وتحصيل الديون المستحقة للحكومة

«الميزانيات»: ضرورة حسم 65 مشروعاً بقانون للحسابات الختامية المرفوضة من المجلس

اجتماع سابق للجنة

قال رئيس لجنة الميزانيات عدنان عبد الصمد إن اللجنة عقدت اجتماعا الأسبوع الماضي لمناقشة الأعمال المعلقة على جدول أعمال اللجنة ومتابعة أبرز القضايا التي قد تتبناها اللجنة في دور الانعقاد المقبل.

وأوضح عبدالصمد في تصريح صحافي أن اللجنة أكدت ضرورة حسم أمر الحسابات الختامية والتي سبق أن رفضتها اللجنة والمجلس والبالغ عددها 65 مشروع قانون.

وأشار إلى أن سبب الرفض يعود إلى بعض المآخذ الفنية والمحاسبية والتي أعادتها بدورها الحكومة من دون اتخاذ أي إجراءات تصحيحية لتتراكم على جدول أعمال اللجنة.

وأوضح أن اللجنة قامت باستطلاع رأي ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين حول ذلك، مضيفا إن لزم الأمر ستطلب تخصيص جلسة خاصة لذلك ومناقشة توصيات اللجنة ومدى تجاوب الجهات الحكومية في تنفيذها.

وأكد عبدالصمد أن أبرز ما نوقش من تلك القضايا عدم إحكام الرقابة على الميزانية الاستثنائية للتسلح حيث لم يتم اعداد الحساب الختامي لسنتين متتاليتين ما يعد مخالفة قانونية، لافتا إلى أن اللجنة بصدد متابعة ذلك مع الجهات الرقابية.

وأشار إلى قضية ربط مخرجات التعليم بسوق العمل في ظل وجود خلل كبير على مستوى تغطية احتياجات الجهات الحكومية وتكدس العديد من التخصصات الأخرى المشبعة بسوق العمل.

وأضاف أن بعض تلك المخرجات حسب إفادة الجهات الرقابية في اجتماعات سابقة تعاني من تدني مستوى الكفاءة وهو ما ينعكس بالسلب على الأداء الحكومي بشكل عام مع غياب التنسيق الحكومي في تقصي تلك الاحتياجات مع الجهات المعنية وما لذلك من انعكاسات على الميزانية.

وأكد أن لجنة الميزانيات بصدد التنسيق مع لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد بشأن ايجاد الحلول المناسبة لتلك القضية.

ولفت عبدالصمد إلى أن اللجنة ناقشت ضرورة معالجة تضخم حساب العهد وضبط سقف الميزانية وتحصيل الديون المستحقة للحكومة وتضخم أرصدتها نحو ملياري دينار، نتيجة تراخي بعض الجهات في تحصيل تلك المبالغ.

وقال إن اللجنة شددت على ضرورة قيام الجهات المعنية باتخاذ كافة الإجراءات ووضع الضوابط اللازمة لتحصيل تلك المبالغ.

وأكد عبدالصمد أن لجنة الميزانيات والحساب الختامي بصدد دراسة مشروع تعديل المرسوم بالقانون رقم 31 لسنة 1978 والخاص بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي بما يتناسب مع احتياجات الوقت الراهن،واضاف أن الهدف من ذلك هو الحصول على صيغة مشروع قانون فني متكامل يتيح للدولة إعداد الميزانيات العامة بشكل أكثر دقة وفق المعايير والنظم المحاسبية الحديثة للوصول إلى أداء فعلي في الحساب الختامي مقارب للتقديرات الموضوعة ومعالجة ما يحصل من انحرافات واضحة في الميزانية.

وأشار إلى تأكيد اللجنة ضرورة الحد من احتفاظ بعض الجهات الحكومية بارباحها وتحويلها للاحتياطي العام ومحاولة إيجاد آلية لاستثمار تلك الأرباح في اختصاص الجهة نفسها.

وبين عبدالصمد أن اللجنة ناقشت ضعف كفاءة الأجهزة المالية في الجهات الحكومية واستمرار أوجه القصور والضعف في نظم الرقابة الداخلية وغياب المتابعة اللازمة في العديد من الوزارات والإدارات الحكومية ما أثر بالسلب ورصد بعض الظواهر على مستوى كل من الوزارات والجهات المستقلة والملحقة.

ولفت إلى أن اللجنة ارتأت تقديم اقتراح يقضي بأخذ رأيها عند وجود أي تعديل تشريعي أو لائحي يترتب عليه أثر مالي، موضحا أن الجهات الرقابية ترصد ملاحظات وظواهر بسبب التوسع في بعض القرارات والقوانين مثل تضخم الهيكل الإداري للدولة وإنشاء الهيئات وتشابك الاختصاصات.

وأكد عبدالصمد ضرورة تعديل ميزانيات بعض الجهات الحكومية من مستقلة إلى ملحقة والعكس صحيح كون أعمالها لا تتناسب مع طبيعة ميزانيتها.

بواقع راتب سنة ونصف السنة

عسكر يقترح منح عدد من العسكريين المتقاعدين من الرتب العليا في وزارة الداخلية مكافأة استحقاق

عسكر العنزي

أعلن النائب عسكر العنزي عن تقديمه اقتراحا بقانون بشان منح مكافأة استحقاق للعسكريين المتقاعدين بوزارة الداخلية من الرتب العليا (عقيد وعميد) بواقع راتب سنة وتصف السنة.

وأوضح عسكر أن الهدف من هذا المقترح هو إنصاف شريحة ضباط الشرطة من الرتب العليا الذين تقاعدوا بعد صدور قرار مجلس الوزراء رقم 495/2008 والذين حصلوا على مكافأة استحقاق بواقع راتب 6 أشهر فقط،وطالب عسكر بمساواة تلك الشريحة بضباط الصف المتقاعدين الذين حصلوا على مكافأة استحقاق بواقع راتب سنة ونصف السنة.

وجاءت مواد الاقتراح بقانون على النحو التالي:

المادة الأولى:يمنح الضباط بوزارة الداخلية من الرتب العليا (عقيد وعميد) المتقاعدين، خلال الفترة من 2008/4/28 الى 2009/12/31 مكافأة استحقاق بواقع راتب سنة ونصف السنة، وكذلك كل من انتهت خدمته بالوفاة او التقاعد الطبي خلال الفترة المذكورة.

المادة الثانية: تتحمل وزارة الداخلية دفع مكافأة الاستحقاق من ميزانيتها للمشمولين باحكام هذا القانون.

المادة الثالثة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على الآتي:

ان الضباط بوزارة الداخلية من الرتب العليا (عقيد وعميد) المتقاعدين، خلال الفترة من 2008/4/28 الى 2009/12/31 قد افنوا حياتهم في العمل العسكري وكان لهم دور ملموس في حفظ الامن داخل البلاد فضلا عن دورهم الوطني من بعد الغزو الغاشم وفي حرب تحرير الكويت عام 1991 وفي حرب تحرير العراق عام 2003 .وحدث ان تقاعد مجموعة من ضباط الشرطة وعددهم ما بين (٥٠ الى ٦٠) ضابطا فقط في اواخر عام 2009 للاستفادة من المزايا المالية المنصوص عليها في قرار مجلس الوزراء رقم 2008/495 الصادر بتاريخ 2008/4/28 بشان منح معاش استثنائي وزيادة مكافأة الاستحقاق للمتقاعدين بالجهات العسكرية الثلاث (الدفاع، الداخلية، الحرس الوطني) والإدارة العامة للاطفاء.وقامت وزارة الداخلية بصرف مكافأة الاستحقاق للضباط من الرتب العليا على أساس راتب 6 اشهر فقط وليس على اساس راتب سنة ونصف السنة بسبب ان خدمتهم 20 سنة واقل من 25 سنة، بالرغم من وزارة الداخلية صرفت مكافأة الاستحقاق لضباط الصف المتقاعدين الذين خدموا 20 سنة واقل من 25 سنة بواقع راتب سنة ونصف السنة.ونظرًا لان معاشات الضباط ومعاشاتهم التقاعدية بعد خدمتهم الطويلة لا تعينهم على مواجهة ارتفاع الاسعار وغلاء المعيشة ولا تفي بالمتطلبات المعيشية ولا تساير الزيادات المطردة والمتسارعة لتكاليف وأعباء الحياة، وتحقيقا للمصلحة العامة والعدالة الاجتماعية ورفعا للظلم والضرر الذي وقع عليهم وعلى أسرهم.

خليل عبدالله يقترح تضافر جهود أجهزة الدولة لصناعة أبطال أولمبيين

خليل العبدالله

أعلن النائب د. خليل عبدالله ابل عن تقديمه اقتراحا برغبة بتجهيز ابطال اولمبيين منذ الآن حتى تاريخ إقامة أولمبياد طوكيو 2020 عن طريق تسهيل التفرغات الرياضية لهم، والإعداد المتكامل للتدريب الرياضي واعتماد البرامج الفنية وتوفير الاعتمادات المالية.وقال عبدالله في مقترحه:إن الدول التي حققت بطولات رياضية هي الدول التي وضعت الرياضي والمدرب ضمن محور اهتماماتها بالمنظومة الرياضية، فصناعة البطل تحتاج لرؤية وخطط وتمويل وبنية تحتية، ونظرا لما حققه ابطال الكويت سابقا وفي الفترة الأخيرة خاصة في دورة الألعاب الآسيوية الأخيرة في جاكرتا 2018 وما أحرزوه من ميداليات يجعلنا نطمح بان يكون لاعبو الكويت من أهم أولويات الحكومة لتأهيلهم إلى دورة الالعاب الأولمبية العالمية والتي سوف تقام بطوكيو 2020،إن الاستعداد للأولمبياد المقبل في طوكيو 2020، يجب ان يبدأ منذ الآن وليس غدا، إذ إن إنجاز أي لاعب في أي رياضة يتطلب جهودا كبيرة جدا، لأن المستويات في المنافسات الأولمبية قوية، حيث يجتمع الأبطال في كل الألعاب ، وبالتالي فلا بد للرياضي الكويتي الذي يريد المشاركة في الأولمبياد أن يصل إلى أقصى درجة جاهزية، حيث إن الكويت تطمح إلى تحقيق ميدالية أولمبية، ولكي لا يعاني لاعبونا من أي مشاكل تحيل بينهم وبين تحقيق إنجازات رياضية في أولمبياد طوكيو 2020، يحتاج الأمر إلى تضافر الجهود لأجهزة الدولة المختلفة ومزيد من التعاون بين جميع المؤسسات الرياضية لتقليص الفجوة التي قد تكون عائقا في تحقيق الإنجاز الرياضي، فصناعة البطل الأولمبي تحتاج إلى خطط وبرامج متكاملة لتهيئة هذا البطل لتحقيق بطولات والإنجازات الرياضية وبالتالي الوصول به إلى المستوى الأولمبي لرفع اسم وعلم الكويت في المحافل الأولمبية.